العوامل الثقافية والاجتماعية و أثرها على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

The cultural and social factors and their impact on women's political participation in Algeria

زوينة بوفرورة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

boufroura.zouina@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/27 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/24 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *تعتبر العوامل الثقافية المتمثلة في الموروث الثقافي المتعلق بالنظرة السلبية لدور المرأة في المجتمع ودورها السياسي وإمكانية وصولها إلى المواقع القيادية من أهم العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، إلى جانب العوامل الإجتماعية المتمثلة في النظام الأبوي والبنية العائلية المرتبطة بالذكورية، حيث يعلوا هرم العائلة العنصر الذكوري المهيمن. كما أن المتغيرات السوسيو ثقافية مثل: متغير البدو، الريف، المدينة، ومتغير الخصوصية الثقافية وكذا المتغير الديني ومتغير مستوى التعليم تحكم الأسرة الجزائرية وبالتالي تتحكم في مستوى المشاركة السياسية للمرأة إما إيجابا أو سلبا.*

الكلمات المفتاحية: *المشاركة السياسية؛ التمكين السياسي للمرأة؛ مقاربة النوع الإجتماعي؛ مقاربة النسوية؛ النظام الأبوي؛ الموروث الثقافي.*

Abstract*: The cultural factors represented in the cultural inheritance related to the negative perception of women's role in society; besides their political role and the possibility of their access to leadership, positions are among the most important factors affecting women's political participation. In addition to the social factors represented in the patriarchal system and the family structure associated with masculinity as the family pyramid is dominated by the male element. In addition, the socio-cultural variables such as the Bedouin variable; the countryside; the City; the cultural specificity variable; the religious variable; and the education level variable for the rule of the Algerian family. Therefore; they control the level of women's political participation; either positively or negatively.*

Key words: *Political participation; Women's Political Empowerment; Gender approach; Feminist approach; Patriarchy; Cultural heritage.*

1.مقدّمة:

سعت الجزائر جاهدة منذ الإستقلال إلى تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، حيث شهدت التشريعات القانونية تحسنا ملحوظا لصالح المرأة وعلى جميع الأصعدة خاصة الحياة السياسية، حيث تنص جميع القوانين المحلية والدولية على ضرورة تساوي جميع المواطنين في الدولة دون تمييز، كما التزمت الجزائر بالمصادقة على مختلف الإتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة وحماية حريتها، كما عمدت إلى زيادة فرص ترقية وإدماج المرأة في الحياة السياسية من خلال آلية نظام الكوتا الذي عزز حضورها في المجالس المنتخبة، لكن رغم الإستحقاقات التي حققتها المرأة الجزائرية في المجال السياسي، إلا أنها لم ترق بعد إلى المكانة السياسية للرجل وذلك بسبب عوامل إجتماعية وثقافية سببت لها عائقا يحول دون تبني سياسات فعالة يكون هدفها الأول هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتوسيع انخراط المرأة كليا في مسار التنمية السياسية.

إن قوة تأثير هذه العوامل على المرأة خاصة في المجال السياسي هو ما دفعنا للبحث في هذا الموضوع الذي يعتبر من أهم المواضيع التي لها علاقة مباشرة بالمرأة وتطور مكانتها في جميع المجالات خاصة السياسية منها، ولأن دراسة هذا الموضوع يمكننا من اقتراح آليات لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة. وللبحث في هذا الموضوع لا بد أن ننطلق من إشكالية محددة نطرحها كالآتي:

كيف تؤثر العوامل الثقافية والإجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية علينا الإعتماد على طرق لاكتشاف الحقيقة المعرفية، وعليه تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث، ويعد هذا المنهج الوسيلة الأكثر تعبيرا ووصفا لموضوع المشاركة السياسية للمرأة والعوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة عليها.

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الموضوعة للدراسة، تم تصميم الفرضيات التالية من أجل بحثها والتوصل إلى إستنتاجات ملائمة حول العلاقة بين متغيرات الدراسة وبما يعكس أهداف الدراسة وتتمثل في ثلاث فرضيات التالية:

- ❖ يمثل الموروث الثقافي النظرة السلبية لدور المرأة في المجتمع ودورها السياسي.
- ❖ يفرض النظام الأبوي قيودا على النظام الإجتماعي في الجزائر.
- ❖ فرص المشاركة السياسية محدودة بالقيم والمتغيرات السوسيو ثقافية التي تحكم المجتمع الجزائري.

كما تهدف الدراسة إلى مايلي:

- ❖ الإحاطة بمفهوم المشاركة السياسية وأهم مقارباتها.
- ❖ التعرف على نظرة الموروث الثقافي للمرأة ودورها السياسي.
- ❖ الوقوف على النظام الأبوي كمفهوم ومؤثر على المشاركة السياسية للمرأة.
- ❖ معرفة مدى تأثير المتغيرات السوسيو ثقافية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المشاركة السياسية للمرأة: إطار مفاهيمي.

المحور الثاني: الموروث الثقافي: الرجعية في مواجهة الأصالة.

المحور الثالث: النظام الإجتماعي في الجزائر: نظام أبوي.

المحور الرابع: المتغيرات السوسيو ثقافية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

2.المشاركة السياسية للمرأة: إطار مفاهيمي

لدراسة علاقة العوامل الإجتماعية والثقافية بالمشاركة السياسية للمرأة لا بد أولا للتطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة وأهميته وكذا أهم مقاربات المشاركة السياسية المتمثلة في مقاربة النوع الإجتماعي(الجندر) ومقاربة النسوية.

1.2. مفهوم المشاركة السياسية:

يرى "كمال المنوفي" أن المشاركة السياسية هي "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالإنضمام إلى المنظمات الوسيطة" (المنوفي، 1979، صفحة 21)، يلاحظ أن التعريف يحدد المجالات التي يلعب من خلالها الفرد دوره في الحياة السياسية وهو يلتقي مع "حسن الطنطاوي" في أن يتوفر المناخ السياسي المناسب لتحقيق أنشطة المشاركة السياسية التي يحددها في الممارسات من الأنشطة التطوعية التي يتم إختيارها على أساس من الوعي السياسي لكي يسهم في صنع القرارات السياسية. فالتعريفان إذن ينطويان تحت الإتجاه الذي يؤكد على دور المشاركة في صنع الأهداف العامة للمجتمع ويحدد وسائل إنجازها.

أما الإتجاه الثاني فيرى أن المشاركة السياسية عبارة عن أنشطة تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة، ويندرج تحته تعريف "صلاح منسي" الذي يرى أنها عملية حركية يشارك فيها الفرد من خلال الحياة السياسية لمجتمعه بفعل إرادي وواع وذلك للتأثير في المنحى السياسي العام، تماشيا مع ما يحقق المصلحة العامة التي تتطابق مع الآراء والإنتماء الطبقي له، وتحصل هذه المشاركة عن طريق مجموعة من الأنشطة السياسية كالترشح للمؤسسات التشريعية (البرلمان)، والإنخراط في الأحزاب السياسية والتصويت (عبد الوهاب، 2000، صفحة 108). ففي هذا التعريف إشارة إلى أن المشاركة السياسية لا بد أن تكون متوافقة مع الفرد وانتمائه الطبقي.

يتفق معه تعريف "مي سليمان" الذي يقول عن المشاركة أنها جهود إختيارية أو تطوعية يقوم بها أفراد المجتمع للتأثير على بناء القوة في المجتمع والمشاركة في صنع القرارات الخاصة به في ظل الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة، بدءا بالإهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية، ومرورا بالتصويت الإنتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والإنتماء للحزب وإنتهاءا بالعنف السياسي.

بينما يتسم الإتجاه الثالث بشمولية واتساع المفهوم، حيث لا يستبعد أي عمل سياسي، وينطوي تحته "إسماعيل علي سعد" الذي يرى في المشاركة السياسية إنشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل محيط مجتمعه سواء كان عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر، وهذا على عكس الإتجاه الأخير الذي يحصر المفهوم في نظرة ضيقة مقتصرة على عملية التصويت في الإنتخابات، مثلما عرفها "فتحي الشرقاوي" بأنها أن يمتلك الفرد بطاقة الناخب ويتوجه نحو مكاتب الإقتراع للإدلاء بصوته حول القضايا السياسية أثناء فترة الإنتخابات.

ما يلاحظ مما سبق عرضه أن الإتجاهات الأربعة لم تأخذ بعين الإعتبار العوامل النفسية وتأثيرها على السلوك السياسي للفرد ومن ثم يعرفها "طارق محمد عبد الوهاب" على أنها: "حرص الفرد -بناءا على ما لديه من خصائص نفسية معينة- على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي وينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأية هيئة سياسية، كما ينعكس على إهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي و يتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين، كما ينعكس على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، والمشاركة في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث: النشاط، الإهتمام، المعرفة".

كما أن "منصور بن لرنب" تجاوز بعض أوجه النقص في التعاريف السابقة وأطلق على المشاركة السياسية إسم المشاركة الشعبية وقام بتعريفها على النحو التالي: "هي العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم الفرد كمواطن مساهمة فعالة سواء بالرأي أو بالفعل من جهة، أو بالمال دون ضغط أو إجبار أو مساومة أو لغرض تحقيق منفعة خاصة تتعارض مع المصلحة العامة، ومن هنا يتجلى الدور الإجتماعي والسياسي والإداري الفعال للمواطن البسيط والعادي في رسم الإستراتيجيات وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع برمته، وهذا الدور الفعال يسمح له بخرق الجدار العازل الذي تقيمه الأجهزة الإدارية البيروقراطية بينه وبين المشاركة، وبالتالي التنصل وعدم الخضوع لها تماما". ونستخلص أنه ألقى الضوء على العراقيل البيروقراطية التي تعد من المعيقات التي تواجه مشاركة المواطن بصورة كبيرة في الحياة السياسية.

2.2. التمكين السياسي للمرأة وأهميته:

كما يعرف التمكين السياسي للمرأة أنه: جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصرا فاعلا في التفكير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدراتها والمشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة النشاطات السياسية والشعبية كالنقابات المهنية ومكانتها الإدارية (بلول، 2009، صفحة 22).

إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة تأخذ طابعا خاصا نظرا لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد مهمة وهي كالآتي:

- ❖ المشاركة السياسية تخرج المرأة من الحيز الخاص والمتمثل بالأسرة وتشركها في الحيز العام.

- ❖ تساعد في إعادة النظر بالتصورات والرؤى التي تحكم تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة.
- ❖ تدفع بقضية المرأة إلى أن تصبح قضية إجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط.
- ❖ إن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع.
- ❖ إن أهمية مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين ومفهوم المساواة بين الجنسين هو تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعاً وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطية.
- ❖ إن وجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في كافة قضاياه وجوانبه.
- ❖ إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالمساواة مع الرجل تشكل إحدى آليات التغيير الديمقراطي في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السياسي إستنادا إلى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية.
- ❖ تعتبر المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة مؤشر دلالة لنمو وتعزيز مشاركة المواطن ومعيار لإعادة توزيع علاقات القوة بين الجنسين وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية.
- ❖ إن وجود المرأة في مراكز القوة والسلطة سيحقق المصالح المرتبطة بها وإبراز قضاياها والدفاع عن حقوقها والتسريع في إعطائها دور حقيقي في عملية التنمية للمجتمع بشكل عام، وكل ذلك يعود لما لهذه المراكز -القوة والسلطة-من تأثير في حياة المرأة.
- ❖ المشاركة السياسية تعطي المرأة قدرة أكبر على التحكم في أمور حياتها وأمور الآخرين سواء في أسرتها أو مجتمعها وذلك من خلال تمكينها من الحصول على حقوقها وتحقيق مصالحها والدفاع عنها (المرزوقي، 2002، صفحة 43).

3.2. مقاربة النوع الإجتماعي (الجندر):

يعرف النوع الإجنماعي على أنه: "الأدوار المتمايزة والمختلفة للمرأة والرجل في المجتمع من حيث أداء وتحمل الواجبات والمطالبة بالحقوق، ذلك وفق ما تحدده المكونات الحضارية والثقافية والإجتماعية داخل المجتمع وتوضحها العلاقات والمسؤوليات والمكانة التي يحظى بها الرجل والمرأة" (إلياس وآخرون، 2012، صفحة 92).

أكدت الدراسات الحديثة على إدراج مفهوم النوع الإجتماعي (الجندر) لتحقيق التماثل بين الرجل والمرأة، وذلك في النقاط التالية (صندوق الأمم المتحدة، 2001، صفحة 10):

- ❖ زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على المساواة مع الرجل.
- ❖ إزالة السيطرة الأبوية وجعل الأسرة متكافئة يسودها العدل والإحترام.
- ❖ تغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التميز ضد المرأة وتعيق تطورها وتهضم حقوقها.

- ❖ تغيير أساليب التربية أثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين.
- ❖ زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي.
- ❖ الإسراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الإجتماعي والإقتصادي.
- ❖ تغيير المفاهيم الخاطئة الخاصة بتقليل مشاركة المرأة والعمل على هضم حقوقها وإذلالها عن طريق تعديل المناهج التربوية وصورتها في وسائل الإعلام.
- ❖ تغيير وإيقاف الممارسات والعادات الضارة بصحة المرأة.
- ❖ التشجيع على دفع عجلة التعليم وفتح جميع فرص التعليم للفتيات ما بين سن 7-25 عاما.
- ❖ التوسع في فتح فرص للمرأة على زيادة قدراتها في السيطرة على الموارد المتاحة.

يعتبر إدماج النوع أداة وعملية للتغيير الإجتماعي، فهو إستراتيجية تجعل إهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها في كل المجالات، وعملية تقليص فجوة النوع الإجتماعي لا تتم إلا بتمكين المرأة والسماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار، فلقد وردت كلمة الجندر في مؤتمر بيكين سنة 1995 بعدد 233 مرة في وثيقة المؤتمر، وتهدف إلى التغلب على كل العقبات التي تحول دون تمكين المرأة، ومن أهم هذه العقبات: الفقر، التفاوت في الهياكل السياسية والإقتصادية والتدريب والرعاية الصحية وعدم المساواة بين المرأة والرجل في عملية إتخاذ القرار وتقاسم السلطة.

4.2 مقاربة النسوية والفروق النوعية:

تعرف مقاربة النسوية أنها: "النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة وإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه، ويعرفها معجم أكسفورد أنها: "الإعتراف بأن للمرأة حقوقا وفرصا مساوية للرجل وذلك في مختلف المستويات العملية والعلمية" (فارس، 2016، صفحة 160).

كما عرفت المرأة الجزائرية خاصة بعد الإستقلال سلسلة من النضالات لتحقيق حريتها والمساواة، فكانت رائدة في العلم والعمل والثقافة، وحاولت الولوج لكل مجالات الفضاء العام، لكن الموروث الثقافي لا يزال يهددها، فالمرأة محكومة في مجتمعنا بفكرة أنها عورة وهو ما سوقه البعض خوفا من حضورها وتأثيرها.

إن استهجان المجتمع لعمل المرأة والتشكيك في قدراتها كان له الأثر المباشر على الحد من تعبير الأنثى عن أفضل قدراتها العقلية لكي لا تساهم حسب اعتقادها في نقص الأنوثة أو الخروج عن المعايير السائدة في المجتمع، فكما يرى "هورنز" أن الإناث يخفن من النجاح وذلك راجع للتنشئة الإجتماعية التي تقوم على تنميط الأدوار وقولبتها، فالمرأة ينتابها الخوف مما قد توصم به من انعدام للأنوثة في حال إقتحامها لمجالات عمل صعبة مثلا (نهى، 2001، صفحة 64).

فنحن لا ننفي الفروق النوعية بين الرجل والمرأة، ولكن نود الإشارة إلى التغييرات المفاهيمية الحديثة التي طورت مفهوم الفروق الجنسية من مفهوم بيولوجي إلى مفهوم نوعي يضع في الإعتبار العوامل الإجتماعية والثقافية كمحددات رئيسية تؤثر تأثيرا واضحا في إبراز تلك الفروق من خلال تحديدها للأدوار على ثلاث مستويات: مستوى إجتماعي ثقافي، مستوى تفاعلي، مستوى شخصي.

3. الموروث الثقافي: الرجعية في مواجهة الأصالة

يتمثل الموروث الثقافي في العقيدة الدينية والأعراف والتقاليد المتفق عليها عموما والأفكار والإتجاهات والميول الخاصة وكذا منظومة القيم التي تضبط تفاعل ذلك كله في المجتمع والعرف الإجتماعي والتقاليد العام منها والخاص بالنسبة للفئات التي يتكون منها المجتمع والأفكار السياسية في إطار مدارسها وتياراتها والإتجاهات التي ترتبط بتطور مصالح المجتمعات وتصورات الفرد عن دوره وميوله النفسية، وكل ذلك محكوم بالقيم وخصوصا الثقافة السائدة وتأثيرها على المشاركة السياسية للمرأة، وهو ما سنتعرض إليه في المحور التالي.

تلعب الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد دورا كبيرا في الحد من ممارسة المرأة للعمل السياسي، إذ يسود الاعتقاد أن العمل السياسي بطبيعته عمل ذكوري وأن المرأة غير قادرة أو مؤهلة لذلك، كما يعتقد أن طبيعة المرأة الفزيولوجية تجعلها إنسانة عاطفية ومتقلبة المزاج مما يمكنها من الحكم السليم على الأمور في حال كونها وزيرة أو قاضية، وفي الكثير من الأحيان ينظر إلى المرأة التي تحاول أن تثبت نفسها وقدراتها في الوظائف العامة وتبرز كقيادة في مجتمعها على أنها متشبهة بالرجال أو متحررة من القيود الدينية والأعراف الثقافية والإجتماعية (البكوش، 2004، صفحة 07).

لقد ترسخ هذا الإعتقاد في المجتمع الجزائري عبر الزمن وأصبح من المسلمات المقدسة، مما ضيع الفرصة على الكثير من الكوادر النسائية للوصول إلى المراكز القيادية الرسمية والأهلية، كما أن التنشئة الإجتماعية المستندة إلى فهم رجعي للدين أو القائمة على موروثات تمييزية ضد المرأة تلعب دورا أساسيا في بلورة رؤية معينة للمرأة ترتكز على الجانب الأنثوي الفزيولوجي لها، ففي الأسرة يربى الأبناء على أنماط سلوكية معينة، بحيث يتم إعداد الذكور وتهيئتهم للقيادة والحكم على اعتبار أنهم العنصر القوي، في حين تتربى الفتاة لتكون زوجة وأما وربة بيت، وتتحدد مجالات نشاطها تبعا لذلك في المنزل وتربية الأبناء (البسام، 1998، صفحة 117).

كما يتداخل التعصب الديني والتفسيرات الرجعية له مع القيم الإجتماعية لدرجة تجعل إنتقاد الموروثات والتقاليد وكأنه خروج على الدين، وتصبح أي محاولة للمرأة لإثبات نفسها والعمل لنيل أبسط حقوقها فسوقا وخروجا عن الصراط المستقيم، وتواجه المرأة من التيارات الدينية المتشددة معارضة شديدة لحرمانها من أي دور في الحياة السياسية، وذهب البعض من رجال الدين المتشددين إلى الدعوة لحبس المرأة نفسها في المنزل والإحجام عن العمل والمشاركة في الحياة العامية وربطوا ذلك بالحلال والحرام واعتبروه من أهم واجبات المرأة المسلمة، واعتبروا المشاركة السياسية للمرأة نوعا من الفجور.

4. النظام الإجتماعي في الجزائر: نظام أبوي

فرض النظام الأبوي واقعه الإجتماعي في الجزائر، فهي كباقي الدول العربية التي يغلب عليها هذا النظام الذي يقوم على سيطرة الرجال ودونية النساء، لذلك علينا التعرف أولا على معنى النظام الأبوي، حيث سنشرحه وعلاقته بالمشاركة السياسية من خلال طرح المفكر العربي "هشام شرابي" في المحور التالي.

تؤكد الدراسات السوسيولوجية أن النظام الإجتماعي في الجزائر يخضع شأنه شأن المجتمعات العربية إلى النظام الأبوي، هذا النظام الذي يكرس هيمنة الذكر الكبير (الجد أو الأب أو الأخ الأكبر) بصفته المسؤول الأساسي عن الأسرة الممتدة التي تشكل النواة الأساسية والصلبة للمجتمع المحافظ، حيث يتم فيه تحديد الوظائف الأساسية للرجل من جهة والتي تتمثل في مسؤولية الفرد اتجاه العائلة والأقرباء، كما يتم من جهة أخرى تحديد وظائف المرأة في عملية الإنجاب وتربية الأولاد والخدمة المنزلية، وفي ظل هذا النظام يحظى الفرد الذكر خصوصا إذا كان البكر بمكانة أساسية في العائلة، فهو رمز العلاقة الزوجية بين المرأة والرجل من جهة، كما أنه عامل إضافي من جهة ثانية، وكذا هو الذي يتولى مسؤولية الأسرة بعد وفاة والده أو عجزه من جهة ثالثة، وبالمقابل لا يتم إعطاء تلك الأهمية للبنت في مثل هذه العائلات، بل الأكثر من ذلك تعيش تحت القهر والحرمان والهيمنة الأبوية التي تشكل سلطة رمزية قوية يسيطر بموجبها الذكر الأكبر على من دونه سنا، وفي ظل هذا النظام تنشأ البنت وتكبر على أداء مجموعة من الوظائف التي تربت عليها في الأسرة الممتدة، وهذا هو مستقبلها اتجاه زوجها وعائلته، ومن ثم تعيش الحرمان من العديد من الحقوق كالمشاركة في إعالة الأسرة أو الخروج إلى العمل أو النشاطات السياسية و غيرها.

فالنظام الأبوي حسب المفكر العربي "هشام شرابي" هو: "النسق العام الذي يحدد سلوكيات الأفراد كذكور أو إناث، ففي ظله يتم تنشئة الأفراد على قيم معينة يتوارثها جيل بعد جيل في إطار الأسرة الممتدة، فبالنسبة لشرابي إن العائلة كمؤسسة تتمثل وظيفتها في إنتاج الأطفال، فالأم لا تتوثق رابطة زواجها إلا بعد أن تنجب الطفل البكر، أما طريقة نشوء الأطفال داخل العائلة فيندرج تحت خطين، الأول عاطفي تمثله الأم ويكون الأولاد أكثر قؤبا منها، أما الثاني فهو إستبدادي قاهر يمثله الأب، وضمن هذين الخطين تتكون البنت لأداء الواجب المستقبلي والطاعة الزوجية والخدمة والإنجاب مستقبلا (شرابي، 1984، صفحة 35).

يبين شرابي في دراسته الثانية عن النظام الأبوي المستحدث أن المجتمع العربي ورغم الإختراق الأوروبي له مع نهاية القرن التاسع عشر، وكذا إختراق الرأسمالية لبنيته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إلا أنه إستطاع أن يتكيف معها ويظهر في حلة جديدة مستحدثة، لا هو قديم بالمعنى التقليدي للنظام الأبوي، ولا هو حديث بالمعنى الحداثي للمجتمعات الأوروبية، بل أنتج مجتمع هجين يحافظ على السيطرة الأبوية في العمق الإجتماعي، فالتحديث المادي الذي جرى منذ عصر النهضة العربية وعلى الرغم من أنه أول دلائل التغيير الإجتماعي، إلا أنه عمل على إعادة تشكيل النظام الأبوي وعلاقاته ثم تنظيمها وتعزيزها، وهذا بمنحها أشكالا ومظاهر عصرية (شرابي، 1999، صفحة 31)، ويظهر كل هذا في ذهنية الأفراد، وعليه فمهما كانت المظاهر الخارجية- مادية، قانونية - للعائلة الأبوية المستحدثة المعاصرة ومجتمعها "حديثة" فإن بناها الداخلية تبقى متجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعات العرقية، والمحصلة إذن فريدة في بنيتها المزدوجة: الحديث والأبوي متعايشان في إطار وحدة متناقضة.

إن المجتمع العربي والذي تعتبر الجزائر واحدة منه، لم يرق بعد إلى الحداثة بعد بمفهومها الغربي، فرغم مجهودات التعليم والتغيير الثقافي وحتى مظاهر التصنيع وخروج المرأة للعمل، إلا أن السيطرة الأبوية لا زالت قائمة في صلب النظام الإجتماعي، وهذا رغم تراجع حدتها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع. ولكن

بالمقابل فالقراءة الواقعية للمجتمع الجزائري خاصة في المدن الكبيرة تبين أن هناك إنحسار كبير للسيطرة الأبوية على المرأة الجزائرية، ولم تتوقف مشاركتها في المجال العلمي والوظيفي والمهني وحسب، بل تجاوزتها إلى المجال السياسي، سواء من خلال مشاركتها في المناصب الوظيفية العليا، أو تولها مناصب سامية على مستوى الوزارة، وكذا اكتساحها للبرلمان بقوة منذ سنة 2012.

5. المتغيرات السوسيو ثقافية و أثرها على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

إن السيطرة الأبوية في الأسرة الجزائرية على المرأة تلاشت بقدر كبير وأصبحت المرأة تتمتع بقدر واسع من الحرية في مختلف المجالات، لكن هذا الإنحسار والتلاشي للسيطرة البوية لم يشمل كل الجغرافيا الجزائرية وجميع الأسر داخل الوطن، فالسوسيولوجيا الجزائرية تؤكد على أن المجتمع الجزائري لا يزال لديه خصوصياته السوسيو ثقافية الخاصة والتي تتأثر إيجابا أو سلبا بموجبها فرص المشاركة السياسية للمرأة، والتي يمكن ان نبينها في المحور التالي.

1.5 متغير البدو، الريف والمدينة:

وصلت نسبة السكان الريفيين في الجزائر إلى أكثر من 35% من مجموع السكان بعد الإستقلال، و هي نسبة هائلة تؤثر بقوة على تمكين المرأة من حيث التعليم، التكوين، التوظيف والحريات الشخصية وكذا استعمالها لوسائل الإعلام والإتصال الحديثة، وهذه كلها مؤشرات تؤثر مباشرة على فرص المشاركة السياسية للمرأة، وهذا لا يعود إلى عدم وجود فرص قانونية تحرم المرأة الريفية من المشاركة في الحياة السياسية، بل لأن النظام الأبوي لا يزال قائما بقوة في المناطق الريفية، فكلما ازدادت المنطقة تريفا كلما ازداد النظام الأبوي صلابة، وهذا رغم فرص التعليم المتاحة لسكان الريف في الجزائر. إذن فمقولة إنحسار النظام الأبوي وتراجع قبضته على حياة المرأة في الوقت المعاصر تبقى نسبية، وهي منتشرة في المدينة أكثر منها في الريف، وحتى المدينة الجزائرية إذا أخضعناها للإختبار السوسيولوجي يعتبر عدد كبير من سكانها ريفيين، وهذا من خلال المقاربة السلوكية التي تحدد ترابط العائلات الممتدة في ضواحي المدن، وكذا تحليل نمط العلاقة بين أفراد الأسرة، خصوصا تلك الأسر الكبيرة التي نزحت مع حالة لا أمن في تسعينيات القرن الماضي، والتي لا زالت تعيش المرأة فيها ضمن النظام الأبوي المخفف، حيث يسمح لها بالتعليم الجامعي والتوظيف إلا أنه بالمقابل تحرم من المشاركة في الترشح للإنتخابات بمختلف أشكالها، وكذا الإنضمام إلى الأحزاب السياسية والإنتقال من مكان إلى مكان لإجراء الحوارات والنقاشات حول مختلف البرامج السياسية، هذا على مستوى الريف، فأما على مستوى البدو الذي يميز سكان الصحراء الجزائرية الكبرى والذي يتمثل نشاطهم الإقتصادي برعي الأغنام الذي بدوره يتطلب الإنتقال الموسمي من مكان إلى مكان آخر، فالمرأة لا تتوفر على أدنى فرص التعليم والتمكين، و عليه لا يمكن الحديث على الإطلاق على الحقوق السياسية التي يمكن تصنيفها ضمن الموجة الثانية للحركة النسوية (كيث، 2013، صفحة 304)، وعليه يمكن القول أنه رغم حركة التمدن الواسعة التي شهدتها الجزائر خلال سنوات الألفينيات، ورغم فرص التعليم الجامعي التي منحت للمرأة الجزائرية وكذا رغم ترسانة القوانين التي تتيح للمرأة الجزائرية المشاركة في الحياة السياسية ورغم التحرر الذي عرفته المرأة في بناء حياتها الشخصية، إلا أن مقولة المشاركة

السياسية للمرأة تبقى مقيدة بعدة إعتبارات سوسيو- ثقافية، متجذرة في النظام الإجتماعي الجزائري بصفة عامة، وفي شخصية الفرد الجزائري بصفة خاصة، والنظام الأبوي إذا كان قد تصدع وتلاشى جزئيا في المدن الكبرى، فإنه لا يزال قائما بقوة على مستوى الريف وعلى مستوى ضواحي المدن. وكان المشرع الجزائري قد أخذ خصوصية البلديات الريفية عندما لم يشترط في القوائم الإنتخابية توفر حصة (كوطا) النساء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة، ولكن الواقع يؤكد أن كل الأحزاب الجزائرية تعاني في الحصول على العدد المطلوب من النساء في القوائم الإنتخابية.

2.5. متغير الخصوصية الثقافية:

تتميز كل المجتمعات بخصوصيتها الثقافية التي ترسم معالم القيم التي تحكم وتوجه سلوك أفرادها، كما أنه هناك قيم كلية يشترك فيها كل أفراد مجتمع الدولة، وهناك قيم فرعية تميز تكوينات وتيارات إجتماعية بذاتها، والأمر نفسه بالنسبة إلى المجتمع الجزائري الذي لديه قيم كلية مشتركة تحكمه، وتنبع بذاتها من التراث الصوفي الإسلامي الذي يعطي مكانة خاصة للمرأة بصفتها رمزا للأمومة والعفة والحضانة، والتي لا يمكن إكتمال المجتمع إلا بوجودها واستمرار دورها المحوري فيه، وإذا كان التراث الصوفي لا يمنع ولا يحد من تعليم المرأة، إلا أنه بالمقابل يتحفظ على مشاركتها في الحياة السياسية ويعتبره أمرا دونيا يقلل من رمزية المرأة ومكانتها الخاصة في المجتمع، هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي فهناك تيارات إجتماعية لها خصوصيتها الثقافية التي تحدد موقع المرأة في المجتمع من جهة، وكذا سلوكها من جهة أخرى، ومن أهمها نجد التيار الفرنكفوني الحداثي المتركز في المدن الكبيرة والذي ينتمي بدوره إلى الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية بما تتيح له ظروفه المادية ومستواه العلمي وقيمه الثقافية التحررية بفتح المجال واسعا للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي فهذا التيار هو الذي تحتل فيه المرأة المناصب الوظيفية العليا، ومن ثم تتمكن من الولوج إلى الحياة السياسية والمشاركة في إنشاء الأحزاب واحتلال مواقع قيادية فيه، وكذا المشاركة في تشكيل الجمعيات، والترشح للإنتخابات البرلمانية والمحلية، ومن ثم تقلد المناصب الوزارية، وعليه فهذا التيار هو الذي يرفع من نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر.

كما أن التيار الفرنكفوني يشكل نموذج تحرري للطبقة البرجوازية التي تريد أن تقلد سلوكياته وترقى إلى قيمه الثقافية وهذا ليس على مستوى الثقافية الإستهلاكية بل فيما يتعلق بالتعليم والتنشئة والمشاركة في الحياة السياسية، فهذه الطبقة رغم أن سلوكيتها متشتتة ولا يوجد نظام يحكمها بل تعيش على التقليد إلا أنها لا تقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل تدعمها ماليا وتساعدها في تشكيل تحالفات سياسية في الإنتخابات لتضمن الوصول إلى المجالس المنتخبة، خصوصا البرلمان وهذا لتضمن استمرار مصالحها (مزاري، 2020، صفحة 160).

إلا أنه بالمقابل نجد طبقة التجار والحرفيين وهي متمركزة في المدن الصغيرة والكبيرة والتي دائما تريد أن تحتفظ لنفسها بخصوصيتها الثقافية المحافظة والتي تعتبر المشاركة في الحياة السياسية ليست من قيمها لا بالنسبة للذكور ولا بالنسبة للإناث، وهذه الطبقة واسعة في الجزائر وتريد أن تساير التحولات القيمية في المجتمع بمنح فرص التعليم للمرأة، إلا أنها دائما تبقى محافظة بقدر من قيمتها العائلية التي ترى في الحياة

السياسية على أنها أمر دوني ونفعي ولا يرقى بالسلوك الفردي إلى مراتب أسمى، وما يميز هذه الطوائف أنها متلاحمة ومترابطة ضمن أسر ممتدة على مستوى المدن والأرياف، وهي مترابطة مع بعضها البعض ضمن علاقات المصاهرة وعلاقات القربى والتبادلات المالية، وبالتالي فهي تشكل طبقة واسعة تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

3.5. المتغير الديني:

يعتبر الدين ناظم قوي في تحديد وتوجيه السلوك الفردي، باعتبار أن السلوك هو حركة تضبطها قيم معينة، وهذه القيم تنبع وتتشكل أساسا على ضوء الضوابط الدينية، ونظرا لكون نسبة 98% من المجتمع الجزائري تدين بالدين الإسلامي الذي لديه رؤية خاصة للحياة السياسية وطريقة إدارتها ومن يسوس الحياة العامة، فهو بدوره يقلل من فرص المشاركة السياسية للمرأة، ولكن رغم ارتفاع نسبة المتدينين في الجزائر إلا أن هذا لا يشكل مانع قوي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فكثير من العائلات المتدينة تسمح لنسائها بالمشاركة السياسية ضمن مستويات متعددة، وهذا على مستوى البرلمان، وكذا على مستوى المجالس المحلية، كما تفتح لها المجال واسعا للمشاركة الإنتخابية (التصويت) وعليه يمكن القول أن الدين بشكل عام لا يشكل مانعا حاسما لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث يوجد مثلا التيار الإخواني التي تجسده الأحزاب الدينية مثل حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح وكذا حركة النهضة (حشماوي، 2014، صفحة 20) ، فهي تشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في جميع المستويات وبمختلف الأشكال، إلا أنه بالمقابل يوجد تيارات دينية تمنع وبقوة مشاركة المرأة في هذا المجال، ومنها التيار السلفي الوهابي والتيار الإباضي، حيث يجسدان النموذج الخالص للنظام الأبوي الذي يحد من حريات المرأة ليس في المجال السياسي فحسب، بل في جميع مجالات الحياة العامة، وإذا كان التيار الإباضي محصور في رقعة جغرافية معينة وبشكل نسبة محدودة، إلا أن التيار السلفي يتوزع على كامل جغرافيا الوطن وهو في تزايد مستمر وهو منظم ضمن شبكة تواصلية محكمة عبر الوطن وله مشايخه، فهذا التيار يحد بقوة من ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة، بل الأكثر من ذلك فهو يملي على الآخرين تصوراته ويعمل على الترويج للدعاية بحرمة تولي المرأة للمناصب السياسية القيادية، وبالتالي فهو يؤثر مباشرة على الشرائح الإجتماعية لذوي المستوى التعليمي المحدود.

كما أن شيوخ الزوايا في الشمال الجزائري أو أولئك الذين نالوا صفة المرابطين كذلك لا يسمحون للمرأة بالمشاركة السياسية، أما في الجنوب الجزائري الذي يتميز فيه السكان بالتمسك بالتراث الصوفي فكذلك فرص المشاركة السياسية للمرأة تبقى محدودة، وهذا نظرا للقيم الصوفية التي تحدد دور المرأة في المجتمع وكذا رمزيتها فيه، وبشكل عام يمكن القول أن المتغير الديني يشجع أحيانا (الإخوان المسلمين) ويتحفظ أحيانا (التيار الصوفي) ويمنع أحيانا أخرى (التيار الإباضي والتيار السلفي) على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبالتالي يمكن القول أن الدين عامل مؤثر في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة أو إنخفاضها في الجزائر.

4.5. متغير مستوى التعليم:

يمثل التعليم المدخل الرئيسي للتغير القيمي، نظرا للدور البارز الذي يقوم به على مستوى التنشئة الإجتماعية، وعليه يمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى التعليم، كلما ازدادت فرص المشاركة السياسية للمرأة، فتعليم المرأة يفتح لها الباب لاستعمال وسائل الإتصال الحديثة، ومن هنا تتغير قيمها وتعمل على تخطي القيود المفروضة أمامها من طرف النظام الأبوي بمختلف أشكاله، كما أن المرأة المتعلمة تبقى دائما تكافح من أجل الحصول على قدر هائل من الحريات التي تعيش بها حياتها الخاصة من دون قيود ذكورية، وهذا ما عملت عليه الحركة النسوية في الدول الأوروبية والأمريكية منذ ذيوع فلسفة الحداثة إلى غاية اليوم، حيث تعمل على تفكيك القيود التي ترسم مجال المرأة وتضع الإختلاف بينها وبين الرجل، وتكافح في حالات أخرى ليس من أجل الحصول على نفس الحقوق مع الرجال وحسب، بل الأكثر من ذلك للحصول على حقوق أكثر نظرا للخصوصيات التي تميز المرأة كنوع إجتماعي خاص، هذا بشكل عام، أما بالنسبة للجزائر فنظرا للجهود المبذولة طيلة مسار بناء الدولة الوطنية لتعليم المرأة، أصبحت تحتل مكانة هامة في مستوى التعليم الجامعي بما يمكنها من الحصول على مناصب وظيفية تحسن بها حياتها المادية وتتمكن من استعمال مختلف وسائل الإعلام والإتصال وكذا الإطلاع على قيم الآخر (الأوروبي) وبالتالي تعمل على تفكيك القيود الإجتماعية التي يفرضها النظام الأبوي، ومن ثم تفتح المجال لنفسها للدخول في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو المركزي، وعليه يمكن القول أن جل المشاركات في الحياة السياسية اليوم يتمتعن بمستوى معين من التعليم، تخطت بموجبه القيم التي تحكم سلوكها ضمن النظام الأبوي، فتعليم المرأة هو المدخل الأساسي لتحريرها وتلاشي النظام الأبوي، إلا أن هذا الإستنتاج يبقى قاصرا على تفسير السلوك الإجتماعي لشرائح واسعة من المتعلمات اللواتي يبقين يعشن ضمن النظام الأبوي المخفف، كما لا يسمح لهن بالمشاركة في الحياة السياسية، وبناءا عليه يمكن القول أن مستوى التعليم يعتبر عاملا قويا في تحفيز المرأة على المشاركة السياسية في الجزائر، فمنذ أن توسعت فرص التعليم للمرأة حتى بدأت تطرق باب التوظيف ومن ثم مجال الحياة السياسية عبر مستوياتها المختلفة.

الخاتمة:

إن النظام الإجتماعي في الجزائر لا يزال في حالات معينة وبدرجات متفاوتة يرسم ويحدد المجال الذي تسير فيه المرأة، فإذا كانت المرأة الجزائرية في حالات عديدة قد تحررت من أبوية النظام الإجتماعي ودخلت الحياة السياسية، إلا أن مشاركتها تظل ضعيفة مقارنة بالرجل وهو ما يعزز فكرة عدم المساواة والتمييز بين الرجل والمرأة، وعليه فالمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية محدودة في أقاليم معينة بالقيم السوسيو ثقافية التي تحكم المجتمع الجزائري والتي تخطتها المرأة في حالات معينة ولا زالت تخضع لها في حالات أخرى، ولهذا على المرأة التخلص من القيود الإجتماعية والثقافية، وهذا لا يتم إلا بتظافر جهود الدولة وجهود المرأة بالتحديد فالآليات الإجتماعية والثقافية في غاية الأهمية، فهي قادرة على أن تغير نظرة المجتمع للمرأة والأهم من ذلك هو إدراك المرأة لقدراتها وجعلها تتحلى بالوعي السياسي، وهذه الآليات كالتالي:

- ❖ محاربة مختلف أنواع العنف والتميز الممارس ضد المرأة.
- ❖ تحسين الشروط الصحية للمرأة في الوسط المهني، والإهتمام بصحة المرأة عموما.
- ❖ تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء خاصة الأوساط الريفية.
- ❖ تنويع برامج التكوين والتعليم المتخصص الموجه للنساء والفتيات المعوقات.
- ❖ إنشاء مراكز الإستماع والتوجيه للنساء ضحايا التحرش الجنسي.
- ❖ إنشاء مراكز لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف، ومراكز أخرى كديار الرحمة.
- ❖ ضرورة توعية المرأة بحقوقها السياسية.
- ❖ التركيز على تنشئة المرأة تنشئة سياسية منذ الصغر.
- ❖ ضرورة التخلص من النظام الأبوي الذي يحد من العمل السياسي للمرأة.
- ❖ بناء التكامل الوطني وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة بإحترام التعدد والإختلاف والتوازن في إطار قانوني دستوري يؤكد المساواة التامة في المواطنة.
- ❖ نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء الوطني وتوفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم وهذا سيزيد من إنخراط المواطنين في الحياة السياسية والمشاركة فيها وإبداء رأيهم في تسيير شؤون البلاد خاصة المرأة.
- ❖ توحيد الجهود وتكاملها من أجل إحداث تغيير جذري في المجتمع وهو المدخل الملائم لمواجهة التحديات وإفشال مخططات التفتيت والإنقسام، وهذا التوحيد يستند بطبيعة الحال إلى تعزيز الوعي وإقرار التنوع والإعتراف بالآخر والمرأة خاصة وتطوير ثقافة وطنية تقبل التعامل مع الثقافات الأخرى.
- ❖ إشراك المرأة في عملية التنمية.
- ❖ تشبيك العلاقة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتخفيض نسبة الأمية والقضاء على الأمراض الفتاكة والفقر.
- ❖ تصحيح صور المرأة ودورها المجتمعي المتزايد في المناهج التعليمية، في الخطاب السياسي والديني والإعلامي، فهذا التصحيح سوف يعمل على صياغة أساليب التنشئة على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع بشكل عام، وأن تلعب دورا هاما ومحوريا في هذه المسألة، لأن المرأة تساهم أحيانا في إعادة إنتاج الثقافة المكبلة لحركتها وقصية لها من المجال السياسي والحياة العامة.
- ❖ تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التميز القائم بين النوع الإجتماعي.

قائمة المراجع

- أبو يعرب المرزوقي. (2002). *المرأة و تحولات عصر جديد*. دمشق: دار الفكر.
- سميرة لهناني إلياس، لامية مشوك، و هماش لمين . (2012). التمكين السياسي للمرأة في الجزائر: دراسة في الإمكانات و المعوقات. *مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، العدد 06*.
- سيد فارس . (2016). الحركات الإجتماعية و ممارسات التأطير مقارنة أنثروبولوجية. *مجلة عالم الفكر، عدد 170*.
- صابر بلول. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 225*.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. (2001). *التنمية و النوع الإجتماعي*. المكتب الإقليمي للدول العربية.
- طارق محمد عبد الوهاب. (2000). *سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسيفي البيئة العربية*. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر.
- الطيب البكوش. (2004). *المشاركة السياسية للمرأة العربية: تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة*. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- عزيزة البسام. (1998). *القيود الاجتماعية التي تقف في وجه الاستفادة من القدرات المهدورة للمرأة العربية في مختلف الميادين*. البحرين: جمعية نهضة فتاة البحرين.
- فضيل إبراهيم مزاري. (2020). إنحسار النظام الأبوي و انعكاساته على المشاركة السياسية للمرأة في الجز.ائر *مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية، عدد 05*.
- القاطرجي نهى . (2001). *المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع.
- كمال المنوفي. (1979). *الثقافة السياسية المتغيرة*. مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام.
- محمد حشماوي. (2014). التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية و النهب1997- 2002. *مجلة الدراسات والنقد الإجتماعي، عدد 20*.
- ناش كيث . (2013). *السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة و السياسة و السلطة (ترجمة: حيدر حاج إسماعيل)*. بيروت : المنظمة العربية للترجمة.
- هشام شرابي. (1984). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. بيروت: الدار المتحدة للنشر.
- هشام شرابي. (1999). *النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي*. وهران: دار الغرب للنشر و التوزيع.